

## شرح مختصر التحرير في أصول الفقه // 72 // الشيخ محمد

### محمود الشنقيطي

محمد محمود الشنقيطي

الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. والصلوة والسلام على افضل المرسلين وختام النبيين وعلى الله واصحابه اجمعين. تبعهم بحسان الى يوم الدين. ربي يسرهم برحمتك يا ارحم الراхمين نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه الدرس السابع والعشرين من التعليق على كتاب مختصر التحرير قال - 00:00:00

رحمه الله تعالى والسبب لغة ما توصل به الى غيره. سبب لغة يطلق على الحبل. ويطلق ايضا على ما توصل به الى غيره كل ما يوصل الى غيره يسمى سببا. وشرعما ما يلزم من وجوده الوجود. ومن عدمه - 00:00:20

العدم لذاته. وذلك كزوال الشمس عن كبد السماء. فانه سبب في وجوب الظهر اربع ركعات بالنسبة للحضري. وعدم زوال الشمس لا يلزم منه يلزم منه منتفعة والوجوب يلزم من وجود السبب الوجود. ويلزم من العدم العدم. فالسبب مؤثر في جهتي - 00:00:40 والعدو بخلاف الشرط فانه يؤثر في جهة العدم لا في جهة الوجود. والمانع يؤثر في جهة الوجود لا في جهة العدم كما سيأتي وقوله لذاته احتراز من مقارنة السبب لفقدان الشرط او وجود المانع فانه لا لزوم حينئذ - 00:01:10

لكن لا لذاته بل لامر خارج عن ذلك. اذا قارن السبب وجود مانع. مثلا زال الشمس كبد السماء فكانت المرأة حائضا. لا تجب عليها الصلاة. ولكن عدم وجودي هنا ليس ناشئا عن السبب وانما هو ناشئ عن امر خارج عن ذلك وهو وجود المانع. فالسبب من شأنه ان يؤثر - 00:01:30

وجودا وعدهما ما لم يعارضه مانع. اذا عارضه مانع فانه لا يؤثر. اذا لم يوجد المانع فالسبب يؤثر وجودا وعدهما يؤثر وجودا باهان تجب صلاة الظهر ويؤثر عدهما باهنا لم تزل الشمس فلا وجوب لصلاة - 00:02:00

اظهر فيوجد الحكم عنده لا به. هذا منه رحمه الله جري على طريقة الاشاعرة في الحكم على الاسباب. فانهم يقولون ان اسباب لا تذر لها مطلقا. وان المسببات توجد عند السبب. لا به - 00:02:20

والناس في ذلك طوائف. منهم من جعل الاسباب مؤثرة بنفسها وهذا كفر. ومنهم من نفى للاسباب اي تأثير. وهذا ايضا مصادم للعقل الواقع والواقع ان الاسباب والمبنيات جميعا من خلق الله تعالى وان الله تعالى ربط بين هذه الاسباب وهذه المسببات وجعلها مؤثرة - 00:02:50

كان تأثيرها بارادة الله تعالى وبقدرته. وهذه العبارة التي جاء بها الشيخ هنا هي اه من عبارات لمين؟ قال فيوجد الحكم عنده لا به. وله اطلاقات اخرى السبب له اطلاقات اخرى فيراد به ما يقابل المباشرة كحفر بئر مع ترضية فأول سبب وثان علة - 00:03:20 يعني ان السبب قد يطلق ويراد به ما يقابل المباشرة. فمثلا اذا حضر انسان بغيرا جاء شخص اردى اخر فيها. فالمرضى مباشر. وحافر البئر متسبب فالسبب هنا يطلق على ما يقابل المباشرة. كحفر بئر مع ترضية. فأول سبب وثان علة لانه - 00:03:50

ان الترضية تنشأ عنها تردد اه قطعا والسبب قد ينشأ عنه وقد لا ينشأ عنه. الاطلاق ان يراد تردد علة العلة. قال كرمي هو سبب لقتل وعلة للاصابة التي هي علة للزهوك. الرمي سبب للقتل. ولكن هو - 00:04:20

الرمي علة للاصابة. والااصابة علة للزهوك. اي لوفاة المرمي فاطلق السبب هنا على عدة ليلة. والاطلاق الثالث ان يراد العلة الشرعية بدون شرطها ان يطلق السبب على العدة الشرعية بدون شرطها. كنصاب بدون الحول - 00:04:50

كمثلا كمال النصاب يسمى سببا لوجوب الزكاة. ولكن كما قلنا من قبل لا يؤثر بنفسه ما لم ينضم اليه وجود الشرط وهو الحول وانتفاء المانع وهو مثلا الدين كما مثنا. والرابع قال وكمالة - 00:05:20

الرابع ان يراد بالسبب العلة الشرعية كاملة. وهي التي تقدمت انها مركبة من الشرط والاهل المحلي والمقتضي اول ما بدأنا به ان العلة اه الشرعية التي تؤثر لا محالة لابد ان تتركب من هذه - 00:05:50

الاشيء قد يطلق عليها سبب. وهذه الاقوال آراجعة الى اختلاف العلماء في المغایرة من السبب والعلة باننا ذكرناه من قبل ان من العلماء من غير بينهما ومنهم من رادف بينهما. ومن غير منهم - 00:06:10

من جعل النسبة بينهما هي العموم والخصوص الوجهى بان يشتراك فى بعض السور. وينفرد بعضهما عن بعض بعض الصور. ومنهم من جعل السبب اعم عموما مطلقا من العلة فكل علة سبب. ولا عكس. وهو وقتى - 00:06:30

الظهر ومعنوي. يعني ان السبب منه ما هو وقتى وهذا لا يستلزم انه حكمة الحكمة التي من اجلها شرع الفعل. وذلك كزوال الشمس لوجوب صلاة الظهر فإنه لا تظهر فيه للمكلف الحكمة التي من اجلها شرعت هذه العبادة. فهذا امر تعبدى - 00:06:50

قال وهو وقت كزوال الظهر. ومعنوي. القسم الثاني المعنوي وهو ما يستلزم حكمة باعثة كالاسكار لحريم الخمر. اسكار سبب في تحريم الشراب. اذا كان الشراب فهذا سبب في تحريمها. وهذا السبب يستلزم العلة التي - 00:07:20

يقتضي التحرير لان حفظ العقول واجب والشراب المسكر مخل بالعقل فالحكمة واضحة في هذا. ثم قال والشرط لفتنا العلامة شرعا ما يلزم من عدمه العدم. لا من وجوده وجود. الشرط في اللغة يطلق على علامة يطلق على - 00:07:50

على الربط ايضا وهو يشهر وكثيرا ما يمثلون له بقول الله تعالى فقد جاء اشاراتها الواقع ان الاشراط في الحقيقة جمع شرط بالتحريك. الاشهار فيه التحرير وهو العلامة والشرط شرعا ما يلزم من عدمه العدم. لا من وجوده وجود. الشرط - 00:08:20

ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته. يلزم من عدمه العدم وذلك كانتفاء استقبال القبلة يلزم منه عدم صحة الصلاة. وانتفاء طهارة وانتفاء ستر العورة. استقبال القبلة وستر العورة. وطهارة الحديث والخبث شروط لصحة - 00:08:50  
الصلاه فيلزم من عدمها العدم. ولكن لا يلزم من وجودها وجود ولا عدم لذاته يمكن ان يكون الانسان متطرها ساترا لعورته مستقبلا القبلة. فهو مستجتمع لكل شروط الصلاة ومع ذلك لا تجب عليه الصلاة في هذا الوقت مثلا لان هذا الوقت ليس وقت وجوب مثلا اذا - 00:09:20

شروطه لا يلزم من وجودها الوجود. ولكن يلزم من عدمها العدم. الشرط يؤثر في جهة عدمه لا في جهة وجوده والمانع يؤثر آآ الشرط يؤثر في جهة عدمه لا في جهة وجوده. والمانع يؤثر من جهة وجوده لا من جهة عدم - 00:09:50

والسبب يؤثر بجهتيه وجودا وعدما. يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم اه نعم قال ما يلزم من عدمه العدم لا من وجوده وجود ولا عدم لذاته. قول يأتيه احتراز عن مقارنة الشرط - 00:10:10

وجود السبب اذا زالت الشمس عن الانسان وهو متطرها فانه تلزم الصلاة لا من جهة انه متطرها ولكن من جهة السبب المستجتمع للشروط فاعل الشرط قد تلزم العبادة. ولكن لا تلزم من جهة كونه متتصفا بالشرط وانما بسبب - 00:10:30

دخول الوقت مثلا. فإن قل عدمه بحكمة السبب فشرط السبب. يعني ان الشرط ينقسم الى سبب شرط وسبب حكمه فشرط السبب هو الذي يخل عدمه اي عدم وجوده السبب قال فان اخل عدمه بحكمة السبب فشرط السبب فيسمى حينئذ شرط سببا ومثل له بالقدرة - 00:11:00

على التسليم في المبني. المبني يشترط فيه ان يكون مقدورا على تسليمه. فلا يجوز ان تبيع طيرا بالهواء ولا سماكا في الماء. للعجز عن التسليم. فالقدرة على التسليم شرط كن في صحة السبب الذي هو البيع والبيع شرط البيع سبب في انتقال الملك. فهذا القسم يسمى سبب شرطين - 00:11:40

وان استلزم عدمه حكمة تقضي نقاضي الحكم. اي كان عدم الشرط يستلزم حكمة تقضي نقاضي الحكم فهذا شرط حكم. وذلك كالطهارة للصلاة فعدم الطهارة مثلا حال القدرة عليها اقتضي نقاضي الحكم التي شرعت الصلاة من اجلها وهي القرابة. بل يقتضي

الاثم لان صاحبه اثم - 00:12:10

وهو عاقلي كحياة لعلم وشرعى كطهارة لصلة ولغوى كانت طلاق ان كنت وهذا السبب يعادي كفداء الحيوان. الشرط قد قسم للعقلى ثم الى شرعى او عادى. كالعلم للحياة والحياة في الاكل والوضع - 00:12:40

للصلة الشرط ينقسم الى شرط عقلى وشرط عادى وشرط شرائين وشرط لغوى. شرط العقلى كالعلم آآ كالحياة شرط بلال العلم اشتهر فيه الحياة لأن غير الحي لا يتتصف بالعلم والشرعى كالطهارة شرط شرعى في صحة الصلة. واللغوى - 00:13:20 الشرط اللغوى الذي له ادوات مخصوصة كاين ولو قول الرجل لامرأته ان قمت مثلا فانت طلاق او انت طلاق كنت. وهذا له حكم السبب فيلزم من وجوده الوجود. ليس مثل الشرط - 00:14:00

هنا الذي تقدمه ليزون وجوده من من عدمه العدم ولا يرزم من وجوده الوجود. شرط لغوى كالسبب مؤثر بوجوده وعدمه. والشرط العادى كالغذاء بالنسبة للحياة الاكل شرط في الحياة. بالنسبة للحيوان. لكن هذا شرط عادى - 00:14:20 العقل يجيزه ان يحيا الجسم بدون اكل. ولكن العادة رفضت ان الحيوان لابد له من الاكل. قال عادى ينكر غذاء الحيوان ايكل غذائي بالنسبة للحيوانية. وما جعل قيادا في شيء لمعنى كشرط - 00:14:50

في عقد ذاك شرعا. يعني ان القيود التي تجعل في الشيء لمعنى اي لحكمة تنزل منزلة الشرط كالقيود مثلا التي تذكر في البيوع ونحو ذلك هي بمنزلة الشروط حكمها حكم الشرط الشرعى. واللغة - 00:15:20 قوي واغلب استعماله في سببية عقلية وشرعية. اغلب استعمال الشرط اللغوى في امور سببية عقلية كقوله مثلا اذا طلعت الشمس فالعالم مضيء هذا امر عقلى يعني ان طلوع الشمسية تسبب وتتسبب عنه اضاءة العالم. او شرعية نحو قول الله تعالى وان كنتم جنبا - 00:15:50

فاطهروا فهذا شرط لغوى استعمل في شرعية. واستعمل لغة بشرط لم يسبق لمسبق لم يبق لمسبب شرط سواه. يعني ان الشرط اللغوى قد يطلق في مسبب لم يبقى من من شروطه الا ذلك الشرط الذي علق - 00:16:20 تعليقا لغوياما كقولهم ان تأتيني اكرامك اي لا شيء يحول دون اكرامك الا اتيانك. لم يبقى سبب يمكن ان ينشأ عنه اكرامك الا مجرد مجيئك فقط لا حائل اخر يحول دون ذلك - 00:16:50

والمانع ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته. المانع ما يلزم من وجوده العداء ما يؤثر بجهة وجوده فيقتضي العدم. كجريان دم المرأة ايضا فانه يمنع من وجوب الصلة - 00:17:10

والصوم وصحتهما. فهذا يلزم من وجوده العدم. ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لازم من عدم المانع وجود ولا عدم. فكون المرأة مثلا طاهرا هذا لا يلزمها الصلة عليها. ولا عدم وجودها. فالمانع لا يؤثر في وجودها وانما يؤثر في عدمه. بعكس الشرط - 00:17:30 السبب انه يؤثر في جهتيه كما قدمنا. قال لذاته احتزز بذلك عن مقارنة عدم المانع لوجود السبب اذا كانت المرأة طاهرة ودخل وقت صلاة الظهر وجبت عليها صلاة الظهر لكن الموجب لصلاة الظهر عليها - 00:18:00 ليس كونها طاهرا وانما هو سبب اخر خارج عن ذلك وهو دخول الوقت لان السبب يؤثر بوجوده وهو من ما لي لحكم او لسبب المانع ينقسم الى مانع حكم ومانع سبب - 00:18:20

اما مانع لحكم كالابوة تمنع من القصاص. او مانع السبب كالدين مع ملك نصابه. فانه يمنع من تأثير السبب هنا ونصب هذه مفيدة مقتضياتها حكم شرعى. يعني ان الاقسام التكيف الوضعي التي ذكرنا والتي هي العلة والسبب والشرط والمانع نصبها حال كونها مفيدة - 00:18:40

قضاياها التي تقدمت هو حكم شرعى. اي قضاء من الشارع فقد جعل الاحكام مرتبة عليها. فجعل مثلا السرقة سببا في القطع. والحيض مانعا من الصوم. والطهارة شرطا في الصلة وهكذا - 00:19:20 ومنه فساد وصحة. يعني انه من الحكم الوضعي الفساد والصحة. من خطاب الوضع الفساد والصحة وهي في عبادة السقوط القضائي. يعني ان الصحة في العبادة هي سقوط القضاء بالفعل اي بفعلها. بان لا يحتاج الى فعل - 00:19:40

ثانياً الصلاة الصحيحة هي التي سقط قضاها فلا يحتاج إلى فعلها ثانية. وفي معاملة ترتب أحكامها المقصودة عليها. الصحة في معاملته هي ترتب اثرها عليها. فالبائع الصحيح هو اللي يترب عليه نقل الملك - 00:20:00

والنکاح الصحيح هو الذي يترب عليه جواز استمتع الرجل بالمرأة. فترتب الاثر على العقد هو عالمة صحة هو صحته. صحة العقد هو ترتب اثره عليه. وصحة العبادة سقوط قضاها تجمعهما اي اذا اردت نحن هنا عرفنا الصحة في العبادة وحدها. واقول لا انها آما مثلا - 00:20:20

سقوط القضاء. عرفنا الصحة في العقد. في العقود. فقلنا ترتب الاثر هل يمكن ان نأتي بتعريف للصحة يجمع الامرین؟ معاً يجمع العبادة والعقد؟ قال يجمعهما ترتب اثر مطلوب من فعل عليه. يجمعهما مع - 00:20:50

يجمع الصحة في العبادة والصحة في المعاملة في حد واحد ان يقال ترتب اثر مطلوب من فعل عليه فالعبادة المطلوب منها حصول القرية. فإذا ترتب هذا الاثر فقد صحت المطلوب منه هو اثره معناه جواز التصرف في المبيع والمكره مثلاً وجواز - 00:21:10  
الاستمتاع في النکاح. وهذه اثار العقد. فإذا ترتب الاثار فقد صحيحة ان العقد صحيح وبصحة عقد يترب اثره. وعبادة اجزاءها وهو وهذا الذي ذكره وتعریف الفقهاء للصحة والمتكلمون يعرفون الصحة بانها موافقة اه ذي الوجهين - 00:21:40  
الحكم الشرعي منها يعني اذا كان الامر يقع تارة موافقة للشرع وتارة مخالفها له فصحته هي موافقته للوجه الشرعي. صحة العبادة هي وقوعها موافقة للشرع وصحة العقد والمعاملة. وقوعه موافقا - 00:22:10

للشرع. وفساده مخالفته للشرع. قال بصحة عقد يترب اثره وعبادتنا اي وبصحة عبادة اجزاءها. وهو كفايتها في اسقاط التعبد. الاجزاء هو الكفاية في اسقاط التعبد بدعى سقوط القضاء حيث لا يحتاج الى ان يقضي العبادة مرة اخرى. ويختص بها. الاجزاء وصف - 00:22:30

مختص بالعبادة لا يوصف به غيرها. لا يقال هذا البيع مجزئ. ولا هذه النکاح مجزم. ولا هذه الاجارة فالاجزاء انما تنضاف به العبادة فقط. قالوا هذه صلاة مجزئة. و Zakat مجزية. واضحية مجزئة. فالاجراء - 00:23:00

توصف به الا العبادة لا يوصف به العقد. قال وبهتص بها اي بالعبادة فلا يوصف العقد به. وكصحبة قبول ونفيه. القبول ايضاً يختص بعبادته. يقال هذه عبادة مقبولة وآ هو في معنى الصحة كما قال ونجو القبول نفي للصحة - 00:23:20  
وهذه مسألة خلافية يعني منهم من يرى ان القبول مرادف للصحة. ومنهم من يرى ان القبول اخص من الصحة. لأن العبادة يمكن ان تكون صحيحة ولكنها ليست مقبولة. وذلك انه - 00:23:50

في النصوص الشرعية جاء القبول تارة مرادف للصحة. وجاء ايضاً غير مرادف في الله مثلاً قول النبي صلى الله عليه وسلم من شرب خمرا لم تقبل له صلاة اربعين يوماً. القبول هنا ليس بمعنى الصحة - 00:24:10  
لأنه لا يؤمر بقضاء هذه الصلوات. لا تقبل منه اي لا يؤجر عليها. ولكنه لا يؤمر بقضائها هذه الصلوات. وجاء القبول ايضاً بمعنى نفي الصحة في بعض النصوص الشرعية كقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة احدكم - 00:24:30

اذا احدث حتى يتوضأ معناه لا تصح. لأن الحديث مبطل للصلاه. فمن هنا اختلف العلماء. هل القبول مراد لصحتي او ليس مرادف للصحة. منهم من يقول القبول مرادف للصحة. ومنهم من يقول قبول معناه حصول الثواب - 00:24:50  
والصحة لا تستلزم حصول الثواب. فمثلاً من منع زكاته؟ فاختذ منه قهراً فزكاته صحيحة لا يطلب منه ان يذكر مرة اخرى. ولكن هل له اجر؟ لا اجر له. اذا اخذت منه قصراً فزكته صحيحة. معنى الصحة سقوط القضاء. يعني لا يطلب منه ان يذكر مرة اخرى - 00:25:10

ولكن هل يؤجر عليها؟ لا يؤجر. لأنها اخذت منه قصراً. قهراً. فهو لم يدفعها بنيته ولا بارادته. اذا اذا لقلنا ان القبول هو الثواب هو حصول الثواب فحصول الثواب اخص من الصحة اذ قد تقع العبادة صحيحة لا ثواب لها - 00:25:40  
وكمسألة الصلاة في الدار المغصوبة عند غار الحنابلة. الحنابلة ذكرنا انهم يبطلونها. الجمهور يقولون هي صحيحة اي لا يطلب قضاها ولكن لا اجر لها. معنى صحتها هنا سقوط قضاها. ولكن ليس فيها اجر فهي - 00:26:00

الرجل تؤخذ منه الزكاة قصرا لا يطلب بقضائها ولكن لا اجر له ما في اجزاء. يعني اذا نفي الاجزاء مثل نفي الصحة. اذا قيل هذا غير مجزي معناه غير صح. وتكون شرعية الصحة تطلق - 00:26:20

باطلاق الشرعية كما مثلنا كما تقدم وتطلق عقلية كامكان الشيء وجودا وعدما وهذا ما يسمى بالامكان الخاص. قدمنا ان الحكم العقلي ثلاثة اقسام وهي الوجوب والجواز والامتناع. تعبير استحالة. نعم. اه الجواز قسمان. ويعبر عنه بالامكان. ان كان عام - 00:26:40 وان كان خاص. الامكان العام هو ما يقابل الاستحالة. فيطلق يصدق بالجائز شرعا بجائزه اقصد عقلا يصدق بالجائز عقلا وبالواجب عقلا. والامكان الخاص هو الجواز. يقابل بالوجوب عقلا وبالامتناع العقلي. اذا قالوا عقليةك بامكان الشيء وجودا وعدما. ان كان الشيء وجودا وعدما هذا الامكان الخاص الذي هو جواز - 00:27:20

الذى يقبل بالقسمين الاخرين وهم الوجوب العقلي والامتناع العقلي ايضا الصحة تكون عادية. تطلق عادية. آآ كما الشين نحوه ليس مأمورا به ولا منهجا عنه لا يوجد مأمور به للشرع ولا منهى عنه الا وفيه الصحة العادية. يعني الشرع لم يأمر بشيء الا وهو - 00:27:50

يصح عادة. الصحة العادية هي كلشي ممكن. مثلا يصح لا يوجد في الشرع مأمور به الا وهو ممكنا عادة. ولا يوجد منهى عنه الا وهو ممكنا عدم شارع لا ينهانا عن شيء مستحيل لأننا لا يمكن ان نفعله. لا يمكن ان يقول لك الشارع امتنع عن التنفس لمدة ثلاثة ايام. مثلا - 00:28:30

هذا مستحيل عادي المستحيلات عادة لا يأمر بها الشرع ولا ينهى عنها. لا لا يوجد في الشرع شيء امر به الشارع الا وهو ممكنا يمكن ان يقع. ولا شيء نهى عنه ايضا الا وهو ممكنا. يمكن - 00:29:00

اناقه. فكل ما نهى الشارع عنه او امر به فيه آآ الجواز العقلي. والامكان العادي وبطلان وفساد مترادافان يقابلان الصحة والفساد. البطلان والفساد مترادافا على صحيح عند الجمهور خلافا للحنفية الذين فرقوا بين الباطل والفساد فجعلوا الباطل ما كان فاسدا لنفسه. وال fasad ما كان باطلا - 00:29:20

وصفه فما بطل لنفسه بان كان مثلا النهي عنه من اصله كبيع حبل الحبلة مثلا وبيع الخمر فهذا يسمونه باطلة. وما عرض له البطلان من اجل وصف يسمونه fasad كبيع الدرهم بالدرهمين هذا ربا لا يجوز. ولكن اصل البيع جائز - 00:29:50

وعرض له الامتناع من جهة صفة وهي الزيادة. فهذا يسمى عندهم fasad. والfasad عندهم منبرم منعقد فلو تعاقد رجل ورجل على درهم مقابل درهمين فهذه الصفة عندهم ماضية لكن يطالبون بتصحيحها بحذف - 00:30:12

زياد بان يحذف ذلك الدرهم الزائد فقط والا بين العقد عندهم منبرم في fasad دون الباطل. والجمهور لا يفرقون بين fasad والباطل. غير الحنفية لا يفرقون بين fasad والباطل ويررون ان fasad هو غير الصحيح. ومعناه انه الذي لا يسقط معه القضاء في العبادة او لا يترب عليه - 00:30:31

الاثر في العقد. نكاح الشغار لا يجوز معه الاستمتاع لانه باطل. نكاح الخامسة لا يجوز معه الاستمتاع لانه باطل وfasad لا فرق بين الباطل والfasad. فالجمهور لا يفرقون بينهما. يرون ان العقد fasad والباطل هو اللي لا يترب عليه اثر - 00:30:51 والعبادة الباطلة والfasade ايضا هي التي لا يسقط قضاوها بل يطلب من المكلف اه قضاوها ونتوقف عندها القدر ان شاء الله سبحانه وتعالى اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك بارك الله فيك - 00:31:11